تحرك عاجل

الحكم بالسجن والجلد على عاملة فلبينية

بعد محاكمة جائرة في المملكة العربية السعودية، صدر حكم بالسجن 18 شهراً و300 جلدة على العاملة المنزلية الفلبينية روث كوسروجاس. وعلم أنها قد تلقت 50 جلدة، وهي في خطر وشيك بتلقي المزيد من الجلد.

وفقاً لأحد أفراد الأسرة، فإن العاملة المنزلية الفلبينية روث كوسروجاس غونزاليس، كان قد حكم عليها بالسجن 18 شهراً والجلد 300 جلدة في أكتوبر/ تشرين الأول 2013، وقد جُلدت 50 جلدة. أدينت الأم لثلاثة أطفال والبالغة من العمر 31 عامًا "بالقوادة" بعد محاكمة سرية ودون تمثيل قانوني أمام محكمة في العاصمة الرياض. وقد نفت جميع التهم الموجهة لها.
وعلمت منظمة العفو الدولية أن رجلاً فلبينياً اتصل بروث كوسروجاس في أوائل أغسطس/ آب 2013 مدعياً أن المستشفى به وظائف عمال نظافة شاغرة، وبأجر جيد. وفي 11 أغسطس/ آب ذهبت هي وثلاث من صديقاتها لمقابلته في موقف للسيارات في مركز خريص للتسوق في مدينة الرياض. وطلب منهن أن يتبعنه إلى مكتب قريب لإجراء المقابلات الخاصة بالوظائف، ولكنه بدلا من ذلك أخذ النساء الأربع إلى مكتب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) وقال لهم إن النساء منخرطات في العمل بمجال الجنس. وجعلوا روث كوسروجاس توقع ببصمة أصبع أبهامها على بلاغ باللغة العربية، دون ترجمته لها. ثم صادرت الشرطة جواز سفرها ورخصة إقامتها سارية المفعول وأخذوا الأربع نساء إلى سجن الملز في الرياض.
وادعت روث كوسروجاس أن أول مرة علمت بتوجيه تهمة "القوادة" إليها كانت عندما ظهرت أمام القاضي للمرة الأولى في أكتوبر/ تشرين الأول 2013. وعقدت جلسات المحكمة في سرية ولم يكن لديها التمثيل القانوني المناسب. ووفقا لمصدر مطلع على القضية، استند القاضي على تقرير الشرطة الذي ادعى أن روث كوسروجاس قد ضبطت متلبسة. ومن المتوقع بعد قضاء عقوبتها أن يتم ترحيلها إلى الفلبين.
يرجى الكتابة فورا بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

- حث السلطات على وقف تنفيذ عقوبة الجلد على روث كوسروجاس، حيث أنها تشكل انتهاكا للحظر المفروض على التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في القانون الدولي؛
- مطالبة السلطات بإطلاق سراحها أو منحها فرصة إعادة المحاكمة بحيث تتفق تماما مع قانون حقوق الإنسان ومعاييره الدولية، دون اللجوء إلى العقاب البدني.

يرجى إرسال المناشدات قبل 4 يوليو/ تموز 2014 إلى:

<u>الملك ورئيس الوزراء</u>
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
الفاكس: (من خلال وزارة الداخلية)
966114033125+ (يرجى مواصلة المحاولة)
صيغة المخاطبة: جلالتكم

<u>وزير الداخلية</u>
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
وزارة الداخلية، ص ب مربع 2933، طريق المطار، الرياض 11134
المملكة العربية السعودية
فاكس : 966114033125+ (يرجى مواصلة المحاولة)
صيغة المخاطبة: سموكم

<u>كما ترسل نسخ إلى:</u>
وزير العدل
معالي الشيخ محمد بن عبد الكريم العيسى
وزارة العدل
شارع الجامعة
الرياض 11137
المملكة العربية السعودية
فاكس : 966114017411+
966114020311+
صيغة المخاطبة: معاليكم

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الديبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

UA: 135/14 Index: MDE 23/011/2014 Issue Date: 23 May 2014

تحرك عاجل

الحكم بالسجن والجلد على عاملة فلبينية

معلومات إضافية

الجلد عقوبة إلزامية في المملكة العربية السعودية لعدد من الجرائم، بما في ذلك الجرائم الجنسية وتناول الخمور. كما يمكن أيضا أن تستخدم حسب تقدير القضاة كبديل للعقوبات الأخرى أو بالإضافة إليها. يمكن أن يتراوح عدد الجلدات باختلاف الجريمة مابين عشرات الجلدات في بعض الحالات والآلاف في البعض الآخر. وتفرض هذه الأحكام على الأطفال وكذلك البالغين، غالباً من قبل محاكم لا تفي بالمعايير الدولية للعدالة.

إن استخدام العقوبات الجسدية مثل الجلد ينتهك الحظر المطلق للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقوبة المنصوص عليها في المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي بموجبها " لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو لمعاملة قاسية والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة "، وكذلك يخل بالتزامات المملكة العربية السعودية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي هي دولة طرف فيها.

تفشل السلطات العربية السعودية عموما في الالتزام بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة وتوفير الضمانات للمتهمين. وفي كثير من الأحيان تعقد المحاكمات في الخفاء، بما فيها ما تنطوي على عقوبة الإعدام، وتشوبها الإجراءات المستعجلة، وانعدام المساعدة القانونية أو التمثيل خلال مراحل الاعتقال والمحاكمة المختلفة. وقد يقتصر أساس إدانة المتهمين على " اعترافات" انتزعت تحت وطأة الإكراه أو الخداع. وغالبا فإن الرعايا الأجانب الذين لا يعرفون اللغة العربية - وهي لغة الاستجواب والمحاكمة وجلسات الاستماع قبل المحاكمة- . يحرمون من توفير الترجمة المناسبة لهم.